الصناعات الصغيرة تحتاج إلى مساعدة الحكومة

ارتفاع فوائد التمويل المصرفية.. وضعف إمكانيات التسويق والتطوير.. أهم المشاكل الصغيرة

تقرير:
سامح عوض الله

اعتمد كثير من دول العالم على الصناعات الصغيرة كمحرك رئيسى للتنمية الاقتصادية فيها فقد شاركت هذه الصناعات بنسبة كبيرة فى زيادة معدل النمو الصناعى وامتصاص حجم كبير من العمالة والمشاركة فى نمو حجم الناتج المحلى الاجمالى لتلك البلاد ويعتبر المحللون الاقتصاديون الصناعات الصغيرة «الابن المدلل» لدى عدد كبير من حكومات الدول الناشئة اقتصادياً مؤكدين انها تأتى فى مقدمة المبالغ المضافة للاقتصاد القومى ولها دور كبير كصناعة مغذية لصناعات التجميع والصناعات المتكاملة. وتؤكد الاحصائيات الدولية ان الصناعات الصغيرة تحقق نحو ٣٥٪ من اجمالى صادرات كوريا، وتشارك بمعدل ٤٥٪ من اجمالى صادرات الهند الصناعية كما انها تعمل جنباً الى جنب مع الصناعات العملاقة فى كل من الولايات المتحدة وأوروبا الغربية وأمريكا الجنوبية. ويشير المحللون الى انه لا يمكن لمجتمع صناعى أن يتقدم دون الاعتماد على قاعدة متكاملة من الصناعات الصغيرة ويصفونها بأنها تلعب الدور الاكبر فى اقتصاديات الامم بغض النظر عن درجة تقدمها التكنولوجى.

ولكن تساؤلات عديدة تطرح نفسها فى اطار النظر الى مصر كأحد الاقتصاديات التى تحتاج الى تنمية الصناعات الصغيرة لديها والتى تملك المقومات الاساسية لنمو مثل هذه الصناعة وتأخذ دورها الحقيقى فى التنمية الاقتصادية وهذه التساؤلات تدور حول كيفية النهوض بهذه الصناعة فى مصر وإلى أى مدى يمكن أن تشارك فى التنمية وما هى الآليات الواجب أخذها فى الاعتبار لدعم هذه الصناعات ولماذا ترفض البنوك المصرية تمويل الصناعات الصغيرة وتعتمد فى تمويلها على المؤسسات الاهلية والمنح الاجنبية وما هى المعوقات التى تقف حائلاً أمام نمو الصناعات الصغيرة؟. لاشك ان حل مشكلة التمويل سوف يساهم فى حل اكبر المعوقات التى تواجه الصناعات الصغيرة فأغلب البنوك قد ترفض منح الائتمان بدعوى عدم وجود دراسة جدوى مدروسة للمشروع وتعتمد الصناعات على القروض التى تمنحها بعض الجمعيات الممولة من هيئات أجنبية مثل الوكالة الامريكية للتنمية الدولية فى تمويل المشروعات الصغيرة فعن طريق جمعية رجال الاعمال فى الاسكندرية وجمعية رجال الاعمال فى اسيوط مثلاً منحت الوكالة الفرصة لعدد كبير من المشروعات فى النمو والعمل ولكن بعض البنوك قد تتجه الى شراء الخامات والآلات على نطاق موسع تستوفى فيه شروط الجودة ومناسبة السعر.

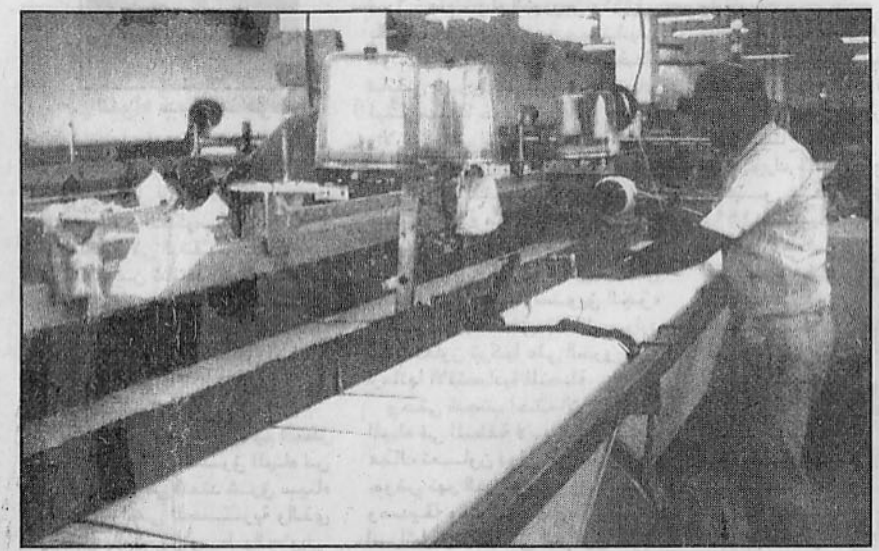

الصناعات الصغيرة تتطلب مزيدا من اهتمام الحكومة

د.علي الصعيدي د.نادر رياض

ضعف المعلومات والبيانات

وتشكو الصناعات الصغيرة من عدم توافر المعلومات والبيانات اللازمة للتسويق أو التصنيع أو حتى التمويل وكذلك انخفاض مستوى العمالة فنياً ومهنياً وهى مشاكل تحتاج الى التدخل المباشر من وزارة الصناعة للاشراف على زيادة كفاءة العمالة حسب قول أصحاب المصانع الصغيرة وتطالب دراسة أعدها الدكتور نادر رياض رئيس لجنة الصناعة بالغرفة الالمانية ـ العربية الحكومة بمساعدة الصناعات الصغيرة من خلال توضيح رؤية مسارها لتصبح صناعات مغذية لسد حاجة الصناعات الاكبر والوصول بالجانب المتفوق منها للتصدير وكشفت الدراسة أن المنشآت الصغيرة لا تملك المقومات المادية اللازمة للاعلان والتسويق مشيرة الى أن الحكومة يجب أن توفر للصناعات الصغيرة امكانات التطوير الفنى والادارى، طالبت الدراسة بمواجهة كافة معوقات الصناعات الصغيرة ووضع القاعدة الاساسية لانشاء صناعات مغذية ووضع خطة قومية شاملة للنهوض بالصناعات الصغيرة والانشطة الحرفية وتوفير قاعدة للبيانات لخدمة تلك الصناعات فيما يتعلق بكيفية الحصول على خاماتها وآلاتها واحتياجاتها من الأسواق المحلية والعالمية والتوجه نحو تمويل اقتناء المعدات والآلات وليس التمويل المالى لتحقيق نمو سريع فى مستوى الصناعات الصغيرة مشيرة الى أهمية تخفيض أسعار فائدة القروض وتقديمها بضمان المشروع فقط وادخال نماذج أخرى للاقراض مثل شركات التأجير التمويلى وضمان مخاطر الائتمان ومنح المشروعات الصغيرة اعفاءات ضريبية لفترة تصل الى ١٥ عاماً.

عقود الباطن

أكدت الدراسة أهمية أن تقوم الحكومة بدراسة الاستفادة من تجارب الدول الناجحة فى هذا المجال وتشجيع المنشآت الكبيرة على توقيع عقود من الباطن مع المنشآت الصغيرة. وأشارت الى ضرورة تنفيذ الحكومة لالتزامها فيما يتعلق بتخصيص ٢٠٠ مليون جنيه من استثماراتها السنوية لتوفير مزيد من التمويل لمشروعات الإقراض الشعبى بغرض اقامة مشروعات صغيرة بالقرى والمدن والزام مكاتب التمثيل التجارى بالسفارات المصرية للتسويق لمنتجات الصناعات المصرية الصغيرة. ودعت الدراسة الى المبادرة باصدار تشريع خاص بحماية وتشجيع المشروعات الصغيرة ودعم الانشطة التصديرية بالانفاق الحكومى وانشاء ادارة عامة فى كل من وزارة التجارة الخارجية ومصلحة الشركات ولتقديم كافة التسهيلات والتيسيرات اللازمة لتنمية هذه المنشآت. وعلى الجانب الاخر ذكر تقرير لمجلس الشورى عن «تحديث مصر» ان فرصة مصر فى الصناعات الصغيرة تعتبر أفضل بكثير من الدول التى انتهجت هذا الطريق مثل المغرب وتونس والهند وأندونيسيا وقال التقرير ان توفير المناخ الاستثمارى المناسب سيؤثر بشكل ايجابى كبير على زيادة الصادرات وارتفاع حجم الاستثمارات، وأكد ان عناصر الدعم والتشجيع فى الهند قد أدت الى زيادة حجم هذه الصناعات من خلال اعفائها من الضرائب وتقديم المعونات المباشرة ودعم تكاليف النقل البحرى ومساهمة الحكومة فى التكلفة المصرفية وإعفائها من الجمارك وضرائب المبيعات مشيراً الى أن تجارب الهند فى هذا الاطار تناسب الاقتصاد المصرى بشرط أن تبدأ مصر فى اقامة الاصلاحات المطلوبة وعلى رأسها اصلاح الجهاز الادارى للدولة.

ضرورة وضع خطة قومية ومنح المشروعات الصغيرة إعفاءات ضريبية

جريدة الوفد ٢٠٠٢/٩/٢